الحوكمة البيئية والتجارة العالمية: نحو تفسير لإشكالات الحوكمة البيئية العالمية

*مراد بن سعيد**

ملخّص

يهدف هذا البحث إلى توضيح معالم حوكمة عالمية قائمة على فكرة "الوحدة المتعددة"، التي تعني وجود الشيء في صورة واحدة ومتعددة في آن واحد. ولهذا سوف نقوم بتحديد التحوُّلات التي طرأت على مشاريع الضبط العالمية بعد موجات العولمة وعودة السوق كنظام ضبطي عالمي، وتحليل الظروف والشروط اللازمة من أجل حوكمة عالمية عادلة ومنصفة.

وبعد التطرق إلى نموذج الضبط العالمي المعتمد في الدراسة والقائم على فكرة النشوء الوحدوي والضبط التعددي، نقوم بتحليل النزاع القائم بين مشروعي الحوكمة البيئية العالمية وحوكمة التجارة العالمية، والصيغ المطروحة لمعالجة هذا الإشكال، والتي لم ترق إلى مستوى تطلُّعات النموذج التعددي للضبط البيئي العالمي وفق ثنائية الوحدة والتعددية من أجل بناء مشاريع عالمية متناقضة، الذي يأخذ بعين الاعتبار تعددية الفواعل المحلية وضرورة حوكمتها بطريقة ديمقراطية ووحدوية المشروع العالمي الذي يهدف إلى بناء نموذج متكامل للضبط البيئي. ننتقل إلى تحليل مختلف المميّزات والتصوُّرات الخاصة بمفهوم الحوكمة البيئية العالمية، والتي تشكّل القاعدة النظرية لهذا المفهوم، ومن أهم هذه الخصائص نجد خاصية التنوُّع المؤسساتي للحوكمة البيئية العالمية، مشاركة الفواعل غير الحكومية وما يترتب عنه من ترتيبات جديدة للسياسة البيئية العالمية ترتكز على مقاربة جديدة للاقتصاد السياسي للحوكمة البيئية العالمية.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر للنزاع بين مشروعي البيئة والتجارة في أشكال جديدة بالمقارنة مع أشكال التفكير التقليدية لمقاربة هذا النزاع، من خلال وضع إطار تحليلي تعددي غير اختزالي، لا يحمل منطقا ثنائيا تقليديا لمواجهة التجارة مع البيئة، بل يجب النظر إلى هذا النزاع من زوايا متعددة على المستوى المؤسساتي، وعلى مستوى علاقة أزمة الشرعية بمفهوم الديمقراطية، وعلى مستوى تحليل العلاقة القائمة بين المجتمع والطبيعة.

الكلمات الدالة : الحوكمة البيئية، التجارة العالمية، الحوكمة العالمية، التعددية، النزاع بين البيئة والتجارة.

المقدمة

لقد أثبتت القضايا البيئية الراهنة بشكل واضح التعقد والترابط الكبير الذي يميّز العالم المعاصر بسبب الطبيعة المتنقلة للمشكلات البيئية وإمكانية تحوُّلها إلى مشكلات أكبر من بيئية، فلقد تطوّرت قضايا البيئة مع مرور الوقت من مجرد مصادر إزعاج بسيطة وصغيرة إلى أخطار جدّية تحدق بمستقبل الإنسانية كلها، بسبب درجة التلوث والتدهور البيئي الخطيرة التي تعاني منها مناطق عديدة من العالم، جرّاء المواد السامة والنفايات التي تقذف في الأرض والماء والهواء بطرق غير مدروسة العواقب، وهو ما يصعّب عملية البحث عن طريقة حوكمة البيئة العالمية، التي تعني كيفية تنظيم مختلف الفواعل المشاركة في عمليات صنع القرار على المستوى العالمي، سواء على مستوى المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، أو على مستوى العلاقات الدولية المتعددة الأطراف، في إطار مقاربة تشاركية تجمع الفواعل الرسمية وغير الرسمية، من أجل مواجهة التحديات البيئية وتعزيز البيئة العالمية، وهي تمثل شبكة معقدة من المؤسسات ذات العلاقة بالبيئة والمعاهدات والاتفاقيات تنشط في إطار رسمي

* قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.
تاريخ استلام البحث 2012/10/1 وتاريخ قبوله 2013/8/25.

© 2014 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

وغير رسمي، ومجموعة الفواعل التي تكوّن النظام الواقعي للحوكمة البيئية العالمية تتضمن كيانات مؤسساتية متعددة كالمنظمات الدولية والمنظمات في الحوكومية والشركات المتعددة الجنسيات وتنظيمات المجتمع المدني العالمي، رغم أنها لا تتمتع بنفس القدر من التأثير في نظام الحوكمة البيئية العالمية. إن الصورة الواسعة لهذا المفهوم تمتد إلى مختلف مجالات الضبط البيئي، ابتداء من أسباب التدهور البيئي ووصولا إلى الحلول المتوقعة له (Park, Conca and Finger, 2008). إن المشاكل البيئية المعاصرة لا تتطلب فقط معرفة متخصصة في مجال معين، ولكنها تحتاج إلى التنسيق والتعاون بين مختلف دول العالم ومختلف الفواعل التي يمكن أن تؤثر في هذا المجال.

إن مساعي إعادة التصميم المؤسساتي للحوكمة البيئية العالمية التي تُستخدم لوصف التعقد المؤسساتي الواسع في حماية البيئة، والتي تعني شبكة متداخلة من المبادئ والمؤسسات والممارسات المشتركة على نطاق واسع، والتي تشكل قرارات على جميع المستويات في مجال معين لنظام حوكمة الأرض. وعلى عكس أنظمة الحوكمة العالمية الأخرى كالصحة، التجارة والسياسة الاقتصادية، تفتقر الحوكمة البيئية العالمية إلى الوضوح والتماسك، مما يجعلها دوما في حالة نقاش وإثراء، سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العملي. فلقد احتدمت النقاشات فيما يخص العديد من القضايا المتصلة بالحوكمة البيئية العالمية من جراء المنظورات الاختزالية والوحدوية للمواضيع البيئية، والتي تعمل على تعريف الظاهرة البيئية من زاوية واحدة، سواء من الناحية المؤسساتية أو الخطابية، أومن ناحية الفواعل المتضمنة في الظاهرة البيئية.

مشكلة الدراسة:

لقد تميزت بداية الألفية الثالثة بتغييرات نوعية وهيكلية ذات أبعاد زلزالية، مسّت مختلف مظاهر الحياة العامة والخاصة في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وكان سبب هذه التغييرات تسريع علمي وتكنولوجي لعمليات التطوير والتنمية وتشوُّه لسمعة العوامل الكلاسيكية في المشروع الحضاري الإنساني، الذي بدأ مع الثورة الصناعية والحداثة الغربية. وقد نجد أنه من النظرة الأولى أن هذه الحقيقة شائعة في كل المجالات، مما قد يوحّد وعيا عاما وينسّق شروطا مختصرة لنظام عالمي معولم بغض النظر عن الهويات القومية المحلية.

وقد ظهرت في مجال التنظيم الدولي لعصر العولمة أطر جديدة في عمليات البحث والنمذجة النظرية لإعداد تصوّرات وترتيبات جديدة لفكرة التكامل الدولي بين الكيانات السياسية في مجالات الاقتصاد، السياسة، الأمن، البيئة...، وفي سياق هذه الأطروحات و"النماذج العالمية" يمكن الحديث عن نموذج الاتصال (Habermas, 1984)، نموذج حضارة الموجة الثالثة (Toffler, 1994)، نموذج إتحاد الثقافات (Mazruy, 1990)، النموذج الاقتصادي التاريخي (Wallerstein, 1979)، نموذج التحديث الاجتماعي (Giddens, 1990)، نموذج النظام العالمي (Mendlowitz, 1975; Falk, 1992)، نموذج العالم المتكامل (Mesarovich and Pestel, 1974)، النموذج البيئي العالمي (Reymers, 1992)، نموذج المجتمع العالمي (Luhmann, 1982)...الخ. إن كل هذه الأطروحات – رغم اختلافاتها– تؤكد على الطابع الوحدوي الذي يميّز العالم المعاصر وضعف أطر التحليل التقليدية على فهم ظاهرة العولمة.

لكن ملاحظة حركات مناهضة العولمة والسخط الذي يصحبها لعمليات اتخاذ القرار على المستوى العالمي، تؤكد لنا وجود ذلك العالم المحلّي غير المهيمن على معايير وقيم السياسات العالمية، الذي يسعى لإيصال صوته وإحداث تغيير في هذه السياسات، وهذا ما يعبر عنه A. Negri بسيناريو المواجهة بين التعدد والإمبراطورية.

إن هذا المنطق الثنائي غير القابل للتوليف، الذي نلاحظه في المواجهة الحاصلة بين مؤيدي ومعارضي العولمة، بين شروط الوحدة التي تستدعيها عمليات وضع مشروعات الضبط العالمي في مختلف المجالات، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار للتعددية الموجودة على المستوى المحلي، والتي لا تستوجب عمليات الاختزال ونفي "الآخر"، يستدعي الحديث عن حوكمة عالمية عادلة ومتكافئة وغير إقصائية.

من خلال هذه الإشكاليات العملية التي يثيرها منظور "الحوكمة العالمية" في مجال البيئة وعلاقته بموضوع التجارة

العالمية، يهتم هذا البحث بتسليط الضوء على مشاكل البيئة العالمية، ويتمحور حول التساؤل التالي: كيف يمكن وضع مشروع للحوكمة البيئية العالمية يستجيب لوحدة البنية الكلية للمجتمع العالمي في إطار البعد العالمي للظواهر الاجتماعية، ولتعددية الفواعل المحلية التي تسهم في عمليات انبثاق ونشوء هذه البنية الكلية؟ إلى أي مدى يمكن بناء مشروع للضبط البيئي العالمي يتماشى مع مشروع التجارة العالمية؟

الهدف من الدراسة:

تتجلّى أهداف الدراسة في النقاط الآتية:

1- فهم التحوّلات التي طرأت على منظومة الضبط البيئي العالمي وفق المنظورات التحليلية الجديدة، في إطار النظريات القائمة على المجتمع التي عوّضت النظريات القائمة على الدولة، والتي تظهر أهميتها من خلال قدرتها على تحليل الظواهر الاجتماعية الراهنة بطريقة نسقية وفعّالة، وخاصة نظرية الحوكمة العالمية.

2- البحث عن الإشكاليات العملية التي تكتنف عمليات بناء المشاريع العالمية (الحوكمة العالمية للبيئة؛ للتجارة؛ لحقوق الإنسان؛ للصحة...)، وخاصة فيما يتعلق بالنزاع بين البيئة والتجارة الذي يعني التصادم بين القيم التجارية والقيم البيئة في مشاريع العولمة.

3- تحليل المفاهيم الجديدة في مجال الحوكمة البيئية العالمية، خاصة فيما يتعلق بالخصائص التعددية التي يتميّز بها هذا المفهوم، والتي تستدعي أخذها بعين الاعتبار في كل عمليات بناء المشاريع العالمية.

إن تحقيق هذه الأهداف المرجوة من البحث يمكن أن تساعد على وضع مشاريع الحوكمة البيئية العالمية بصورة فعالة، وتساهم في مساعي الحفاظ على البيئة في بعديها العالمي والمحلي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا الموضوع من الجدة التي تتميز بها وحداته الأساسية، أولا في ما يتعلق بمفهوم الحوكمة البيئية، الذي أصبح من المواضيع الأساسية في العديد من العلوم الاجتماعية كعلم السياسة وعلم الاجتماع، والتقنية كالعلوم البيئية والبيولوجية؛ ثانيا، فيما يتعلق بالتجارة العالمية التي تعتبر الآلية الأساسية التي ترتكز عليها ظاهرة العولمة؛ ثالثا، بالنسبة لموضوع العلاقة بين الحوكمة البيئية والتجارة العالمية والإشكاليات العملية التي تظهر من جرّاء التصادم بين المفهومين، خاصة في إطار الاتجاهات البيئية الأنتروبولوجية ذات التقليد الكانطي(نسبة إلى أخلاقية إمانويل كانط)، التي تضع البيئة في حالة تبعية مطلقة للإنسان، وهو الأمر الذي يضع الحوكمة البيئية في حالة تبعية للتجارة العالمية تماشيا مع المنظورات الليبرالية لمفهوم البيئة.

تؤكّد القيمة العلمية والعملية للموضوع على أهميته، حيث أن دراسة هذا الموضوع يمكن أن تدعم الجهود النظرية والأكاديمية من أجل تحليل الظواهر العالمية الجديدة، وبلورة أطر تحليل جديدة قادرة على فهم هذا الواقع الجديد، خاصة فيما يتعلق بالإشكاليات المطروحة على مستوى النماذج العالمية ومنها إشكالية النزاع بين الحوكمة البيئية والتجارة العالمية. من جهة أخرى، فإن دراسة هذا الموضوع تساعد على إيجاد للإشكاليات العملية الواقعية للضبط العالمي، وتوفير أطر التحليل المناسبة لمتخذي القرار.

منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث سنستعين بمقاربة معرفية بنائية لبناء مشروع الحوكمة البيئية العالمية، على أساس أن المعرفة – وفق هذا المنظور المعرفي– ليست معطاة، وإنما مبنية من خلال التفاعل غير القابل للفصل بين الذات والموضوع في إطار مشروع معيّن. أما من الناحية المنهجية، سوف يتم الاعتماد على مقاربة نسقية تتجاوب مع المنظور المعرفي، وتخدم عملية النمذجة التي يقوم عليها البحث.

وعلى هذا الأساس، سوف نقوم بتقديم نمذجة نظرية لمفهوم الحوكمة البيئية العالمية تتناسب والتطورات العالمية التي تحمل الكثير من التناقضات على غرار التناقض المطروح في صلب البحث والمتمثل في البيئة والتجارة.

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على الإشكاليات العملية التي يثيرها منظور الحوكمة البيئية وعلاقته بالتجارة العالمية، والتطرق لأهم مجالات النزاع المميزة لهذه العلاقة، ومحاولة إيجاد الحلول لها. وبعد التطرق إلى العلاقة بين متغيرات

الحوكمة، البيئة والعولمة، والوصول إلى مفهوم شامل ومناسب للحوكمة البيئية العالمية، ثم ننتقل إلى تحليل مفهوم المشاريع العالمية وخصائصها المختلفة، التي تتناسب مع عالم ما بعد العولمة، والتي لا يمكن إلا أن تكون تعددية، من أجل تحليل موضوع الحوكمة العالمية للنزاع بين البيئة والتجارة، والصيغ المطروحة لمعالجة هذا الإشكال، التي تبدو قاصرة عن فهم هذا الإشكال مما يستدعي البحث عن نماذج تعددية لفهم الترابط بين البيئة والتجارة تماشيا مع الميزة التعددية للحوكمة البيئية العالمية.

أولا: في العلاقة بين الحوكمة، البيئة والعولمة

لقد أصبح استخدام مفهوم الحوكمة (Governance) شائعا في أدبيات العلوم السياسية والإدارية، إلا أنه ليس هناك إجماع حول تعريف موحد لهذا المصطلح، وعموما تمت الإشارة إلى مجموعة تعريفات تتراوح بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وإداري. فيما يتعلق بمفهوم الحوكمة، فهي تشير عموما إلى الوسائل التي يتم من خلالها التحكم في/ وتوجيه النشاط أو مجموعة من الأنشطة، بحيث تحقق مجموعة مقبولة من النتائج وفقا لبعض المعايير المقررة، وهي تعبر عن التماسك والتنسيق المستمر بين العديد من الفواعل ذات الأهداف مختلفة. وقد قدّم R.A.W. Rhodes (1996: 652–667) تصنيفا لمختلف الاستخدامات لهذا المصطلح، وحددها في ستة محاور أساسية:(1) يتناول بالدراسة العلاقة بين آليات السوق والتدخل الحكومي في تقديم الخدمات العمومية، وبالتالي الحد من تدخل الحكومة إلا عند الضرورة، (2) يركّز على المنظمات الخاصة ومطالب أصحاب المصلحة، (3) يعبّر عن اتجاه التسيير العمومي الجديد بمنظومته القيمية من منافسة، تمكين وقياس الأداء...الخ، (4) هو امتداد للمحور السابق ويعبّر عن الحكم الجيّد للربط بين الجوانب السياسية والإدارية، (5) يؤكّد على الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث أن السياسات العامة ليست إلا محصّلة لمثل هذه التفاعلات الرسمية وغير الرسمية، سواء على المستوى المحلي أو المركزي، (6) يرى أن مفهوم الحوكمة يتمثّل في إدارة مجموعة من الشبكات المنظّمة في عدد من الأجهزة الحكومية.

يتّضح مما سبق أن الهدف الاستراتيجي للحوكمة يتمثل في تعزيز التفاعل الإيجابي والبنّاء بين مختلف الفواعل في المجتمع (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، فالحكومة تهيئ البيئة السياسية والقانونية المناسبة، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، في حين يُهيأ المجتمع المدني مختلف الجماعات للتفاعل السياسي والاجتماعي، وهكذا يتضّح الترابط بين العناصر المختلفة لمنظومة الحوكمة.

أما العولمة فهي سياسة أو نظام يستهدف توحيد العالم في سوق واحدة، تندمج فيها اقتصاديات الدول الوطنية وتتحوّل إلى مجرد مناطق اقتصادية تسيطر عليها القوى الرأسمالية، وهي بهذا المفهوم تمثّل أداة لتكريس سيطرة الرأسمالية على العالم في مختلف المجالات أملتها الثورة الصناعية، التي بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين (Robertson and White, 2007: 54-64). وبالرغم من أن كل المفكرين متّفقون على ضرورة إعادة النظر في مفهوم الدولة كمؤسسة المؤسسات، ومفهوم النظام الوستفالي (نسبة إلى مؤتمر سلام وستفاليا عام 1648) المحدد لقداسة السيادة الوطنية، إلا أنهم يختلفون في شكل وطبيعة هذا العالم الجديد، الذي يمكن أن يتعدّى الدولة نحو نظام ما بعد وستفالي، ولهذا تعدّدت المنظورات المنهجية حول وحدة التحليل من جهة، والبعد المعياري من جهة أخرى، ومنه ظهور آراء مدافعة وأخرى معارضة لهذه الظاهرة. لقد تم وضع العديد من الأطر لتحليل ظاهرة العولمة تتراوح بين: (1) أنموذج النسق العالمي الذي يعود إلى Immanuel Wallerstein؛ (2) نظريات الرأسمالية العالمية؛ (3) نظرية المجتمع الشبكي؛ (4) نظريات أخرى تركّز على مفاهيم الفضاء والمكان لإيجاد ترتيبات تصوُّرية لمفهوم العولمة مثل أبحاث Anthony Giddens؛ David Harvey؛ Saskia Sassen وUlrich Beck في إطار مقاربته العالمية للحداثة المتأخرة؛ (5) نظريات الاتجاه فوق القومي التي تؤكّد على ظهور مجموعات جديدة وتشكيل هويات اجتماعية جديدة وعلاقات لا يمكن أن تحدّد وفق النقطة المرجعية الكلاسيكية، أي الدولة الوطنية، وهي مرتبطة أساسا بالممارسات السياسية والثقافية النابعة من الترابط الاجتماعي العابر للحدود؛ (6) نظريات الثقافة العالمية التي تركّز على الأبعاد الذاتية للعولمة، وتؤكد على تعريف العولمة من خلال

موجات وأشكال ثقافية، وأنظمة اعتقاد وأيديولوجيات أكثر من البعدين الاقتصادي والسياسي. لقد أكّدت معظم هذه الأطروحات عن تلك المصادفة بين مفهوم الدولة والنظام الوستفالي ومشروع الحداثة، والتي تقابلها مصادفة جديدة بين مفهوم العولمة والنظام ما بعد الوستفالي ما بعد الدولاتي وما بعد الحداثة (Robinson, 2007: 125-143).

في هذا الإطار، يُنظر إلى العولمة كعملية مستمرة وسريعة تعيد هيكلة وتزيد في الارتباطات بين الاقتصاديات، المؤسسات والمجتمعات المدنية، وهذه العملية الحيوية والمتعددة الأبعاد تقوم بإدماج التجارة، الإنتاج والموارد المالية وتقوّي المعايير والقوى الاجتماعية العالمية. ولكن هذا لا يفترض أن عملية العولمة مستوية أو متساوية في مختلف الدول، حيث أن الأغنياء في أوروبا وأمريكا استفادوا أكثر بكثير بما لاشك فيه من فقراء أفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية، وهذه العملية ليست حتمية أيضا، فالدول والمجتمعات يمكن أن تقاوم ظاهرة العولمة بطريقة تجعلها بعيدة عن الآثار السلبية للعولمة .

أما إذا نظرنا إلى موضوع البيئة وعلاقته بالعولمة، فيمكن الحديث عن تاريخ الاتجاه البيئي الذي يقف عند المحطات التالية (Dauvergne, 2005: 380):

- بدأ التغيُّر البيئي بالتسارع قبل حوالي 300 سنة، بعد أن كثفت الثورة الصناعية إنتاجا واستعمارا وصل إلى أبعد الأماكن.
- مع نهاية الستينيات من القرن العشرين بدأت الحكومات بإدراك الحاجة للتعاون لمعالجة مشاكل البيئية العالمية، والنتيجة كانت مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية عام 1972.
- ظهر اتفاق عالمي بشكل تدريجي في السبعينيات والثمانينات حول مفهوم التنمية المستدامة حسب التعريف الموضوع من طرف لجنة Brundtland عام 1987.
- قمة ريو في 1992 وضعت جدول أعمال طموح للتنمية المستدامة العالمية، رغم التقدم الذي كان بطيئا وغير متساو في العقد التالي، وبعد عشر سنوات سعت قمة جوهانسبرغ لتسهيل تطبيق أهداف ريو.
- تركت النتيجة النهائية إرهاصات عميقة للتوجه البيئي العالمي (اتفاقيات، معايير ومؤسسات)، خاصة في إطار مفهوم لجنة Brundtland للتنمية المستدامة.

من جهة أخرى، يمكن أن يُفهم التدهور البيئي كقضية بنيوية تتعلق مباشرة بنشوء الاقتصاد العالمي، ومن هنا ونتيجة لهذه الجذور البنيوية والنتائج المترتبة في مجال التدهور البيئي، فإن المشاكل البيئية كالاحتباس الحراري وتدهور البيئة الخضراء والتصحر وتلوث الأرض والماء والهواء...، تأخذ أبعادا عالمية تتعدّى حدود الدول. إن التدهور البيئي يمكن أيضا أن يُدرس من منظور الوكالة أين الطبيعة العالمية للظاهرة البيئية تنشأ في إطار ظهور النشاط عبر الوطني في شكل فواعل جديدة، أشكال جديدة للحوكمة السياسية والاقتصادية، وأيضا وعي متزايد لدور التدخّل الفردي للمواطن في هذه العملية كجزء من المجتمع المدني لكن أيضا كمستهلك. إن هذا الترابط بين البنية والوكالة، بين المحلية والعالمية وبين الاقتصادي، السياسي والاجتماعي يمكن أن يتم إتّباعه من خلال دراسة الحالة التي تُظهر تقييدات الحوكمة العالمية الاقتصادية والسياسية في مواجهة العدالة البيئية والاجتماعية، لكن أيضا تظهر الأبعاد الاجتماعية؛ الثقافية؛ الاقتصادية، الإيكولوجية، التي تمتد إلى التفاعل بين الكائنات الحية بين بعضها البعض وبيئتها؛ البيئية التي تعني كل ما يحيط بها من عوامل حية وغير حية التي تحيط وتؤثر في تطور ونمو نظام معين، المرتبطة بأجندات البحث المستقبلية في مجال التغيُّرات العالمية. إن مجالات الحوكمة العالمية والتفاعل بين العولمة السياسية والاقتصادية هي التي يمكن أن توجّه اهتمام الباحثين البيئيين في المستقبل (Kütting and Sandra Rose, , 2006: 135-136).

من هذا المنطلق يمكن النظر إلى الحوكمة البيئية على أنها مجموعة التشريعات والاتفاقيات الدولية والعمليات التنظيمية والآليات والمنظمات التي من خلالها يؤثّر الممثلون السياسيون في الأفعال والنتائج البيئية (Lemos and Agrawal, 2006: 298)، وتُعرّف حوكمة نظام الأرض على أنها نظام مترابط ومتكامل من القواعد الرسمية وغير الرسمية، أنظمة وضع القوانين والقواعد، وشبكات الفواعل على كل المستويات من المجتمع الإنساني (من المحلي إلى العالمي)، تقوم بقيادة المجتمعات نحو منع، تعطيل والتكيُّف مع التغيُّر البيئي

العالمي والمحلي، وبشكل خاص، تحوُّل نظام الأرض في إطار السياق المعياري للتنمية المستديمة الذي تبنته الأمم المتحدة في ثمانينيات القرن العشرين الذي يسعى إلى إدارة الموارد البيئة بطريقة تسمح بحماية حظوظ الأجيال القادمة في استغلالها (Biermann et al., 2009:03)، إن الحوكمة البيئية يجب أن تُفهم بشكل واسع لكي تتضمّن كل الحلول المؤسساتية لفض النزاعات حول الموارد البيئية (Paavola, 2007: 97).

ثانيا: مفهوم الحوكمة البيئية العالمية

إذا كان مفهوم السياسة البيئية الدولية، الذي يعني الجهود الدولية من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها التي تقوم بها الدول في إطار المنظمات الدولية والإقليمية وعلى رأسها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، يشير إلى حقل موضوعي متخصّص كصنف ثانوي للسياسة الدولية، ويفترض أن الدولة هي الفاعل الرئيس الذي ينتج الاتفاقيات الحكومية الدولية، وجب إثارة السؤال التالي: ماذا يحدّد مفهوم الحوكمة البيئية العالمية؟ لقد هيمن شكلان تقليديان للحوكمة على الشؤون العالمية حتى فترة قريبة: الحوكمة الوطنية من خلال الضبط الحكومي والحوكمة الدولية من خلال العمل الجماعي الذي تقوم به المنظمات الدولية والأنظمة الدولية. إن حوكمة العلاقات الإنسانية أصبح مسعى معقّدا يتجاوز المجال الوطني وما بين الدول وانتقل إلى مستوى عالمي يتضمّن فواعل متعددة عبر الحدود الوطنية ومستويات متعددة كذلك للسلطة الضبطية. في هذا السياق، فإن الترتيبات المؤسساتية للتعاون بدأت بالتشكُّل بصور أكثر نظمية وأكثر تعبيرا عن مستويات المشكلات العالمية. إن الشراكات العامة والخاصة، عمليات أصحاب المصالح المتعددة، شبكات السياسة العامة العالمية وشبكات القضايا أصبحت تعتبر أدوات مهمة للحوكمة العالمية (Ivanova, 2003:09).

إن إيجاد طرق وأساليب لغلق فجوات الحوكمة التي عرفتها مرحلة الحداثة الدولاتية هي من إحدى المهام الرئيسية للسياسيين وعلماء السياسة. في هذا المجال، يمكن الحديث عن العديد من النماذج في مجال الحوكمة العالمية التي تقدّم اقتراحات من أجل إصلاح الحوكمة العالمية وفق منظورات معاصرة، وتسعى لفهم التغيُّرات البنيوية التي طرأت على المستوى العالمي من أجل إثبات الشروط الأساسية لحوكمة عالمية شرعية فاعلة.

إن الحوكمة البيئية العالمية هي عملية تأسيس مجموعة قواعد للتصرف، التي تحدّد الممارسات، تعيّن الأدوار وتوجّه التفاعل لتمكين الدولة والفواعل غير الحكومية لمواجهة المشاكل البيئية الجماعية العابرة لحدود الدول. إن مفهوم العالمية في سياق الحوكمة لا يشير إلى المجالات ما بين الحكومية والدولية، فبينما المجال ما بين الحكومي يعالج القضايا الرسمية بين الحكومات، والمجال الدولي الذي – إضافة إلى اهتمامه بالعلاقات ما بين الحكومية– يؤكد أيضا على الاتصالات المشتركة بين مواطني هذه الحكومات، أما تعبير العالمية يحيل إلى معنى أوسع بعيد يجمع بين النشاطات الرسمية وغير الرسمية لمجموعة كبيرة من المؤسسات تتضمن الحكومات، المشاريع التجارية، الهيئات غير الحكومية، الجامعات ومؤسسات ومراكز البحث.

تمثّل الحوكمة البيئية العالمية شبكة معقدة من المؤسسات ذات العلاقة بالبيئة والمعاهدات والاتفاقيات، ومجموعة الفواعل التي تكوّن النظام الواقعي للحوكمة البيئية العالمية، وتتضمن كيانات مؤسساتية متعددة رغم أنها لا تتمتع بنفس القدر من التأثير في هذا النظام. إن تطوُّر الحوكمة البيئية العالمية قد أدّى إلى نقد الفهم القائم على الدور المركزي للدولة في الإدارة البيئية الدولية.

يقترح العديد من الكتاب إطارا عاما لدراسة العولمة والحوكمة البيئية، ومراجعة التطوُّرات المعاصرة في الحوكمة البيئية فوق الوطنية، وهنا يؤكد هؤلاء الكتاب على ثلاثة عناصر مهمة: (1) تطوُّر المؤسسات البيئية فوق الوطنية، (2) زيادة استخدام الآليات الضبطية القائمة على السوق (3) زيادة تدخّل المجتمع المدني العالمي. إن التحوُّلات الظاهرة في منظومة الحوكمة البيئية العالمية ليست حتمية، وليست كافية للاستدامة، فهي مهددة باستمرارية مصالح الفواعل الاقتصادية ومعاقة أيضا بالسياسة، الجغرافيا واللامساواة على المستوى العالمي (Sonnenfeld and Mol, y 2002: 1318-1339)، وخير مثال على ذلك رفض الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على بروتوكول كيوتو.

تشير العولمة إلى عالم مترابط عبر البيئات، المجتمعات والاقتصاديات، وبسبب حيوية هذه الظاهرة المتعدد الأوجه، فهي تمثل تعددا، تنوعا، اعتماد متبادلا وتدفقات للتأثير رغم عدم الاتفاق حول تعريفها ونتائج وتأثيرات وفائدة استخدامها كمفهوم. من منظور بيئي، تنتج العولمة آثارا سلبية وأخرى إيجابية على الحوكمة، حيث أن العولمة الاقتصادية تنتج تأثيرات كبيرة على العمليات البيئية في المستوى العالمي والوطني والإقليمي والمحلي، فمن خلال تطوير الأسواق الواسعة الانتشار، فإن العولمة تزيد وتستنفد الموارد الطبيعية من أجل زيادة الإنتاج، وقد تؤدي إلى النضوب بدرجات كبيرة في البلدان والمواقع التي لا تتمتع بمعايير بيئية صارمة، كذلك فإن أنظمة التجارة الحرة المتماشية مع منطق العولمة تقدّم شروطا بيئية محدودة وناقصة، وعلى ضوء دلائل وجود تأثيرات سلبية للتجارة الدولية على العديد من الظواهر البيئية، يمكن التساؤل عن مدى قدرة البُنى الاقتصادية لاتفاقيات التجارة العالمية مثل منظمة التجارة العالمية على تحقيق أهداف الاتفاقيات البيئية والمناخية كبرتوكول كيوتو مثلا.

وبتوسيع قاعدة المشاكل البيئية التي تواجه الحكومات الوطنية، فإن العولمة تؤثر على قاعدة موارد الدول القومية مما قد يساهم في نوع من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما قد يصعّد في مستويات تغيُّر المناخ والتهديدات البيئية الأخرى. كذلك فإن الإصلاحات السياسة النيوليبرالية المرتبطة بالعولمة قد تعقّد من كفاءة التدخل الحكومي عن طريق تحريك سلطة الدولة إلى مستويات بديلة لعمليات اتخاذ القرار من خلال اللامركزية والخصخصة والاعتماد على آليات السوق.

من جهة أخرى، فإن للعولمة تأثيرات إيجابية على العدالة الاقتصادية والمعايير البيئية من خلال انتشار وتوسيع المبادرات السياسية البيئية الإيجابية، حيث أن عولمة المشاكل البيئية ساهمت في تطوير أنظمة عالمية جديدة، مؤسسات ومنظمات في مجال الحوكمة البيئية. إن الاستخدام الأكثر كفاءة للتكنولوجيا، تدفق المعلومات بأكثر حرية والترتيبات المؤسساتية المستندة على الشراكات العامة والخاصة يمكن أن تساهم إيجابيا في الحوكمة البيئية. إن العولمة يمكن كذلك أن تحسّن في تعميق المشاركة وتنويع الفواعل المشكّلة للحوكمة البيئية عن طريق توفير طرق جديدة في التنظيم، التفاعل والتأثير على العمل الحكومي. كذلك فإن العولمة يمكن أن تساعد على زيادة تفهُّم الأدوار الاجتماعية والسياسية للفواعل غير الحكومية كالمنظمات الخاصة والشعبية، الشبكات البيئية العالمية والمجموعات العلمية.

إن الأدلّة التحليلية للحوكمة البيئية العالمية تكمن في الأبعاد العامة للعمليات والنتائج المتعلقة بالمشاكل البيئية. إن توسُّع ثقب الأوزون، الإشعاعات الكربونية والتغيرات المناخية لا يمكن أن تكون تحت مسؤولية دولة واحدة، والتعاون العالمي والترتيبات المؤسساتية ضرورية في هذا المجال، وهو ما يفند فهم المشاكل البيئية وحلولها في إطار الدولة الوطنية كفاعل ملائم للعمل البيئي، والأنظمة الدولية كآلية الحوكمة الملائمة على المستوى الدولي.

لقد اتجهت مختلف الأدبيات في مجال الأنظمة الدولية نحو الاتفاق حول نقطتين أساسيتين: فهم وقياس ومقارنة فعالية أداء الأنظمة، وعرض العجز الديمقراطي المتأصل على المستوى الدولي. في هذا المجال الأخير هناك ثلاث سمات رئيسة للعجز الديمقراطي للأنظمة البيئية الدولية، أولا، وفي حالات كثيرة، تكون الدول المشاركة في عملية التفاوض غير ديمقراطية في حد ذاتها، ثانيا، هناك مشاركة محدودة للفواعل غير الحكومية، وتوزيع غير متساوي للسلطة، المعرفة والموارد بين البلدان المشاركة، وقدرة بعض البلدان القوية على فرض تفضيلاتها وأولوياتها، إضافة إلى أن الظروف المبهمة للمفاوضات في حد ذاتها تقوّي الفهم بأن الأنظمة الدولية والمفاوضات في مجال المنظمات المتعددة الأطراف تكون موجهة في غالب الأحيان من طرف الفواعل القوية. ثالثا وأخيرا، فإن أكثرية الاتفاقيات البيئية الدولية تفتقد للقدرة الفعالة على التنفيذ ضد فواعلها الأكثر قوة.

إن فشل الأنظمة الدولية الممركزة على الدولة في معالجة العديد من القضايا والمشاكل العالمية الملحة، بسبب الأبعاد السياسية التي أعطيت للحلول المقترحة بدلا من انتهاج حلول متكاملة تدمج كل الأبعاد التي تحملها المشاكل البيئية، والتي دفعت بالباحثين والممارسين للبحث عن مؤسسات وترتيبات جديدة وشراكات وآليات للحوكمة. ويرجع هذا الفشل بالأساس إلى النتائج الكارثية لسياسات البيئة المنتهجة في إطار المقاربات الدولاتية، وهو ما يلاحظ جليا من خلال الحالة

المزرية للبيئة العالمية في جوانبها الكمية والنوعية، بالإضافة إلى تحوُّل أنموذج الحوكمة من مقاربات دولاتية إلى مقاربات مجتمعية. إن الأنموذج الجديد للحوكمة البيئية العالمية يدعّم مختلف الإستراتيجيات الإبداعية للحوكمة والتعاون الموسع بين الفواعل الاجتماعية التي كانت سابقا خارج العملية السياسية: الشركات، الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية. إن الطبيعة المتجزئة لمصادر المشاكل البيئية المعقدة، وتردد الدول الوطنية لضبط مصادر هذه المشاكل يعني أن الفواعل غير الحكومية، سواء فواعل المجتمع المدني أو قطاع الأعمال، قادرة على لعب دور أساسي في تعبئة الرأي العام والوصول إلى حلول إبداعية، وعلى هذا الأساس، اقترح العديد من كتّاب الحوكمة البيئية نموذجا غير تدرجي متعدد المستويات لشبكات غنية بالمعلومات يتشكّل من مجموعة من المؤسسات والفواعل كبديل للأنظمة الدولية غير المؤثرة (Andonova and Mitchell, 2010: 255-282).

ثالثا: الطبيعة التعددية لمشروعات الضبط العالمي

لقد اتجهت جهود بناء المشاريع المشتركة في مختلف المجتمعات نحو فلسفتين متناقضتين، الفلسفة الهوياتية التي تعبّر عن انصهار الأجزاء في الكل، وفلسفة السوق في المقابل التي تؤكد على تحقيق الكل من خلال استقلالية الأجزاء. وعلى أساس هذا التناقض في جهود بناء المشاريع المشتركة, بين فلسفات فردية وأخرى جماعية، كيف يمكن أن يكون مشروع العولمة؟

لقد كان نموذج البوتقة (Melting Pot) الأمريكي يعد دوما النموذج الأمثل للمشروع المشترك، الذي يقوم بصهر كل الثقافات والأعراف في إطار واحد. يقوم هذا النموذج على تقوية الهوية الجماعية من أجل مواجهة التعدد الخارجي، وبهذا يكون هذا النموذج مثاليا من خلال استخدام البوتقة لتقليل عدم التوازن على المدى القريب، ومنع حدوث ردود أفعال، وتحقيق الهدف الكلي للنسق مع نفي كل الأهداف الفرعية للأجزاء (Münch, 2001: 49-50).

في هذا الإطار جاءت محاولات اعتبار ظاهرة العولمة والانتقال إلى المجتمع العالمي كمرحلة ثانية للحداثة فقط (الحداثة المتأخّرة)، أين يمكن تعويض تصوّر البوتقة بتصور جفنة السلطة كما يسميه Ulrich Beck (2000: 99)، الصورة التي يمكن أن تعكس عناصر مجتمع غير إقليمي.

لكن حتى ولو صحّت هذه الفلسفة، وقام النسق بتعزيز هويته وتجانسه، إلا أننا سوف نتجه من خلالها إلى تبني سياسة إقصائية للآخر، وربما سوف ندخل في مرحلة انفصامية لا يمكن التعرف فيها بين الأنا والآخر، على أساس عدم وجود حدود واضحة بين المجتمع العالمي وخارجه (Vaughan-Williams, 2007: 112).

من جهة أخرى، وبعد انهيار دولة الرفاه (Welfare State) التي تطورت بعد الأزمة العالمية لعام 1929 لتضع التدخل الحكومي في صلب العملية الاقتصادية بعد الحرية المطلقة التي صاحبت الدولة الحارسة قبل الأزمة، وبعد انهيار دولة الرفاه في بداية الثمانينات وظهور نموذج الدولة الناظمة اتجهت المشاريع المشتركة إلى تعزيز التعددية الثقافية، التي كانت في بوتقة دولة الرفاه (Banting et all., 2006: 128)، هذه التعددية الثقافية التي تزامنت مع نزعة نيوليبرالية لديكتاتورية السوق عرفتها الحضارة الغربية عموما تسعى إلى تحقيق الاستقلالية الفردية والخصوصية الثقافية من أجل الوصول إلى تحقيق المصلحة العامة.

فإذا كانت إستراتيجية البوتقة كما رأيناها في مرحلة دولة الرفاه، أو حتى مفهوم U. Beck جفنة السلطة للحداثة الثانية في إطار النظام العالمي تهدف أساسا لتكوين مجتمع متجانس خارج الاختلافات والاندماج، وإعطاء مفهوم العولمة طابعا محليا، والاتجاه نحو تشكيل المجتمع العالمي الحديث ليس من فوق وإنما من تحت، عن طريق التفاعل المحلي، والتعاون مع ممثلي الثقافات الأخرى، وتضمين مختلف عناصر الثقافة الوطنية، ...وعليه فمفهوم العالمي لا يعني فقط الدولي، وإنما كذلك ما تحت الوطني، وحتى المحلي وبهذا فإن المحلي يحول التطورات اليومية للمجتمع إلى نوع من التظاهرات العالمية (Shvydanenko, 2005: 16)، إلا أن هذه السياسة، الأمريكية بالدرجة الأولى، وبعد أن عرف مفهوم الأمة على الطريقة الأمريكية مفهوما جماعيا، انتقل إلى مرحلة التعددية الثقافية والاندماج عن طريق السوق، عكس النماذج الأوروبية التي تعتمد إلى حد كبير عن المفاهيم الدولاتية لفكرة الاندماج الاجتماعي (Attali, 1997: 59)، هذه الإستراتيجية تحمل بذور

فشلها على المستويين الداخلي والخارجي، داخليا عن طريق تهديد ديكتاتورية السوق الآتي من استبدال البوتقة الأمريكية بمجموعات مصلحية، وخارجيا، فإن مثل هذا السيناريو لا يهدّد فقط المصالح الأمريكية, لكن الأسس الأيديولوجية للقيادة العالمية كذلك, وبهذا فإن انهيار الحضارة الأمريكية قد يسبق انهيار الحضارة الغربية (Münch, 2001: 136-185).

إن فكرة ضبط عالمي قائم على هذه الأفكار التناقضية ما بين الوحدة والتمايز, الهدف الجماعي الذي يمثل هوية جماعية، والأهداف الفرعية التي تحدد هويات فردية, هذا النوع من الضبط يجب أن يكون في إطار عملية بناء مشروع هوياتي لا يمكن أن يكون محددا مسبقا في إطار بعد حواري بين الميول والمصالح، حيث أنه لا يجب ردع الميول، ولكن يجب ربطها بالمصالح في إطار ضبط يسمح دائما بتعظيم مجال الممكن مع الأخذ بعين الاعتبار للتهديدات البيئية (Diebolt, 2000: 302).

إن هذا النوع من العولمة القائم على هذه المبادئ غير محتمل الوقوع، ما دام الترابط الحواري قائما فعلا في عالم اليوم، لكن العلاقة بين الشمال الغني والجنوب الفقير مازالت تعبّر عن تغيّر في الوسائل فقط وليس إثباتا جديدا لقواعد الحوار، مادامت الخروقات التي مسّت كرامة الشعوب الأصلية قد استبدلت فقط بشكل أكثر فعّالية للهيمنة. فبعد أن عمل وفق تميّزه العسكري، انتقل الغرب إلى العمل وفق تميّزه الثقافي والسيطرة عن طريق القوة تركت مكانها لتأثير لا يُقاوم لنمط حياة غربي لا يمتّ للجنوب بصلة.

إن بناء عولمة قد تتعدى هذا المنطق التناقضي بين التقليد (الرضوخ الكلي) واللامبالاة (التردد الكلي)، حيث لابد أن تحترم المنطق التأملي العاكس لكل الحيويات، أين كل نسق جزئي يمكن له أن يقرر في مكان الأنساق الأخرى، في إطار تفهُّم عام للمواقف والقرارات، ولكن ليس وفق منطق التقليد ولا اللامبالاة (Vullierme, 1989: 221-293). إن هذا المفهوم يمثّل الآلية الأساسية للعولمة، حيث أنه بعد وضعه حيّز التطبيق لا يمكن له أن يُلغى، لأنه يمثّل الدعامة الأساسية للنظام العالمي، وأي محاولة تأتي في هذا السياق تؤدي إلى مراجعة كلية لهذا النظام (Diebolt, 2000: 303).

إن العولمة العادلة لابد أن تتجاوب لمنطقين متناقضين يمثّلان السلوكات المفترضة لعالم ما بعد الدولة، منطق وحدوي يهدف إلى بناء مشروع مشترك للإنسانية، ويمثّل هوية واحدة وفق مبدأ عام هو الحضارة الإنسانية، ومنطق آخر منافس، منطق تمايزي تفاضلي، يعبر عن حيويات العالم الحقيقي المتجزئة والمتناحرة، والتي تمثّل هويات وأهدافا ومبادئ مختلفة ومتعددة. فلا المنطق الوحدوي الهوياتي بكل صوره الدولاتية والعالمية، ولا المنطق الفسيفسائي التعددي، قادران على تحقيق مشروع شامل للإنسانية، وإنما هو منطق وسطي نلاحظه جيدا في نموذج العالم الصغير، ونموذج العالم الصغير (Small World Model) من النماذج الاحتمالية في مجال الفيزياء النظرية، قدّمه كل من Duncan Watts و Steven Strogatz عام 1998 من أجل إيجاد حلول بيانية لشبكات العالم الواقعي لم تستطع النماذج الكلاسيكية للشبكات– نماذج الشبكات المنتظمة ونماذج الشبكات العشوائية– أن تقف على القياسات البنيوية لهذه الشبكات واحتمالات تطوراتها، ويمكن أن تكون هذه الحلول البيانية في شكل دراسات بيانية رياضية لمحاكاة التطورات السلوكية للشبكات الواقعية كالشبكات الاجتماعية مثلا ودراسة احتمالات تطورها بناء على المعطيات التي تمنحنا إياها النماذج النظرية كنموذج العالم الصغير، الذي يقدم لنا إمكانيات إحداث تغييرات على الجزيئات المرتبطة تحت شروط معينة للحرارة الاجتماعية، ولا يمكن إحداث هذه التغييرات إذا كانت هذه الجزيئات والعُقد مرتبطة بشكل مكثف، لأن الشبكة قد دخلت مرحلة التجمد كما يقول Duncan Watts (1999: 500).

إن تصوُّر العالم الصغير يمكن أن يكون مفيدا في هذه الحالات، ويمكن أن يمثّل إطارا نظريا لتعددية من العُقد (الأنساق) المستقلة، فلنتصور مثلا مجموعة من العُقد قرّرت تسيير شؤونها (توزيع الثروة) حسب عقلانيتين: أنانية (الأفراد يضعون مصالحهم الشخصية أولا في تعاملاتهم)، والثانية إيثارية (الأفراد يضعون مصالح الغير في تعاملاتهم)، السيناريو المحتمل هو عولمة توازن Nash (الحصول على المكاسب الشخصية)، وعليه فالفرد يقوم عفويا بضمان وجوده الذاتي قبل أن يتساءل عن محيطه، حتى يصل إلى مستوى معين من الوعي الاجتماعي أين يمكنه أن يضع مصالح المجموعة ضمن أولوياته، وعليه فالاتفاق في إطار هذه

العولمة يكون على أساس أدنى فكرة يمكن الاتفاق عليها وهي الأنانية.

لكن وفق هذا المنطق الأناني، فإن النظام يهدده الانهيار مادامت عملية التواصل في إطار هذه الشبكة لا تكون إلا تحت قاعدة الأنانية، مما يدفع العُقد الفردية إلى تجريد الشبكة من توازنها على أساس أنها تقوم فقط بالارتباط وفق نظام علاقات قائم على التوازن الأدنى. حيث أنه في إطار نموذج العالم الصغير، فإن مثل هذه التعاملات الأنانية سوف تؤدي إلى تخفيض الحرارة من جراء ضعف الارتباطات، وعليه تفقد الشبكة حرارتها.

إن الوصول إلى هذه المرحلة الوسطية ما بين الأنانية والإيثار يتطلب وضع قاعدة عامة تحدد للنسق شروط قيامه بكلا السلوكين بصورة تحفظ توازنه وحرارته، حيث أنه يمكننا أن نبني نظاما عالميا موحدا ذا هوية جماعية تنصهر في إطار هياكله الفعاليات والحيويات المحلية، من خلال بناء نظام "**واحد ومتعدد**" في نفس الوقت يمكن أن يعوض النظامين الأناني والإيثاري، ويمكن تطبيق هذا النظام الموحد بصور واسعة. لكن، وعلى أساس التعددية التي يتميز بها هذا النظام المبني، والتي تجعل من المنطق الجماعي غير قادر على تجنيب الآثار الجانبية لهذه التعددية على المدى الطويل، وذلك لأنه وضِع أساسا لتجنب هذه الآثار على المدى القريب فقط، فإن هذا النظام العالمي لا يمكن له أن يتطور نحو نظام أكثر تعددا، حتى لو كنّا نرغب في ذلك. إن الحوكمة العالمية يجب أن تكون في مستوى العالم الصغير الذي يتوسط حالتي الفوضى والنظام، من خلال إعطاء الاستقلالية للعُقد الفردية وفق خاصيتها الأنانية، وما ينتج عنه من انخفاض لطول الممر المميّز، ولكن في مقابل ذلك وجب التأكيد على كثافة التفاعلات بين هذه العُقد الفردية، من أجل الوصول إلى درجات متوازنة لحرارة الشبكة.

رابعا: الحوكمة العالمية للنزاع بين البيئة والتجارة

إن محاولة الربط بين التجارة والبيئة تستند إلى كون التجارة وحتى الآن قد تم توجيهها لتحقيق هدف النمو الكمي، إلا أنه ومع تحرير التجارة وتسارع العولمة وتزايد الإنتاج فإنه لابد من توجيه التجارة في المستقبل لكي تخدم هدف التنمية المستديمة والمحافظة على البيئة في نفس الوقت، وذلك في إطار التعاون الدولي بطريقة أو بأخرى.

وتنشأ العلاقة بين التجارة والبيئة من كون أن التجارة هي في الأساس تبادل للسلع والخدمات بين الأفراد والمجموعات والأقاليم والدول، وهي تتأثر بالموارد الطبيعية والبيئة وتؤثر فيها، وبالتالي، تعتمد النشاطات الاقتصادية على البيئة، التي هي أساس المواد الأولية التي تدخل في الإنتاج، كما أن النفايات الناتجة عن النشاطات الاقتصادية تؤثر في البيئة. من جهة أخرى، تتأثر التجارة بالمخاوف المتعلقة بالبيئة، ذلك أن حركة التجارة تتأثر بقواعد السوق التي تنادي بمنتجات نظيفة وصديقة للبيئة، وعليه، فإن الترابط بين تعاظم حجم التجارة الدولية والبيئة ترابط غير مباشر، حيث أن التجارة في حد ذاتها لا تلوث البيئة، إلا أن من شأن توسعها المستمر، في غياب الاحتياطات البيئة، أن يتسبب في مزيد من الإجهاد البيئي، وارتفاع درجة التلوث، وتبديد الموارد الاقتصادية وحرمان الأجيال القادمة من نصيبها من المقدرات الاقتصادية.

وعلى أساس الطبيعة التعددية للضبط العالمي، فإن أية عملية لمحاولة إنجاز وبناء مشروع عالمي ومشترك يجب أن تعتمد على مقاربة تعددية، فالنزاع بين التجارة والبيئة لا يجب أن يُنظر إليه بصورة تقابل ثنائي، لكن يجب أن يعكس مأزقا ومعضلة متعددة، لهذا لا يجب معالجة هذه الإشكال عن طريق خطابات مستقلة محضة، مما قد يؤدي إلى العديد من السيناريوهات التي تحاول تجنُّب الكارثة الإيكولوجية، حيث يمكن أن نجد نماذج ضبطية عالمية مختلفة، لا ترق إلى مستوى تطلُّعات النموذج التعددي للضبط البيئي العالمي.

1- طبيعة النزاع بين البيئة والتجارة

إلى غاية كتابة هذا البحث، وبعد العديد من المؤتمرات الوزارية بعد سياتل (1999)، الدوحة (2001-2011)، كانكون بالمكسيك (2003-2011)، كوبنهاغن (2009) والعديد من المؤتمرات العلمية والأكاديمية، ومازال النزاع بين التجارة والبيئة (بما في ذلك النزاعات الأخرى بين التجارة و...)، كما بدأ أول مرة، يمتد إلى خطابات وحدوية لكل أطراف النزاع، وهنا تشتد الحاجة لكشف البواعث الحقيقة

والوصول إلى فهم أبعد من الخطابات العدائية في هذا الموضوع.

إن الصورة البسيطة لنزاع البيئة/التجارة التي ميّزت كل النقاشات تبدو مضلّلة، وتؤدي إلى تبني حقائق غير مطابقة لطبيعة النزاع. أولا، إن هذه الصورة الشائعة للنظر إلى هذا النزاع على أنه صورة ثنائية فقط تعكس تصادما بين منطقين متعارضين، ويمكن تحليلها فقط في إطار مؤسسة واحدة (منظمة التجارة العالمية على سبيل المثال)، على أساس تحليل تنافسي لخطابات مستقلة (خطاب البيئة ضد خطاب التجارة).

إن هذه الصورة قد تجاهلت التنوع المؤسساتي الذي يتضمن هذا النزاع، هذا التنوع الذي يميّز حتى طرفي النزاع. وهذا ناتج عن الميل إلى حصر النظام الاقتصادي العالمي، الذي يمثل خطاب التجارة، في مجموعة صغيرة ومحددة من الفواعل FMI، BIRD، WTO)، والشركات المتعددة الجنسيات الكبرى). لكن في الحقيقة فإن هذا النظام يشمل مختلف المؤسسات المستقلة، والتي تحمل أجندات مختلفة ومستقلة كذلك. في الجهة المقابلة، فإن النظر إلى الاحتجاجات البيئية التي تمثّل خطاب البيئة كحركات مدبّرة ومنظّمة وموجّهة من جهات معينة، يبدو مناقضا إلى الطبيعة التراكمية للانشغالات البيئة، والتي ليست بالضرورة تمثّل فعلا منسّقا لمجموعة كبيرة من الناشطين في هذا المجال (Godt, 2006: 413-436)، ثانيا، نلاحظ أن الخطابات المقدّمة لمعالجة هذا النزاع قد فشلت في فهم الطبيعة المعقّدة والمتقلبة للعديد من المفاهيم الأساسية التي تقبع تحت هذا النزاع، مثل مفاهيم الطبيعة، التطوُّر الاقتصادي والديمقراطية، وهذا من أجل فهم جيّد لعلاقة الطبيعة بالمجتمع (Perez, 2004(a): 12-17).

لقد تم تقويض النزاع بين البيئة والتجارة من خلال المنطق الاختزالي، وتم وضعه في حالات كثيرة أمام نقاط مخفية لا يمكن أن يراها وفق هذا المنطق، إحدى أهم هذه النقاط المخفية تتمثل في الاتفاق العام على فرضية أساسية وهي أن منظمة التجارة العالمية هي النقطة الأساسية لهذا النزاع. إن هذا الافتراض قد أهمل التنوع المؤسساتي الذي يحكم النزاع، والذي يعكس البنية المعقدة للنظام الاقتصادي العالمي، المحكوم بشبكة قانونية جد معقدة، تتضمن أنظمة دولاتية مثل WTO، FMI، BIRD، واتفاقات تجارية جهوية مثل NAFTA، OCDE، وأنظمة قانونية خاصة (Lex Specialis). ولكل مجال من هذه المجالات أرضيته المؤسساتية الخاصة التي يحكمها تقليد وتاريخ خاص. إنها تمثّل تنوّعا يرحّب بالأشكال الجديدة للقانون غير الدولاتي، وتعكس ظاهرة اجتماعية أصلية: التحول من مجتمع مدني متجزئ إلى مجتمع مُعولم (Perez, 2004 (a): 09).

إن هذه اللامبالاة للتنوع المؤسساتي للشبكة القانونية العالمية قد أدّت إلى إهمال الدور الذي تلعبه الأنظمة القانونية الخاصة في حوكمة الاقتصاد العالمي خصوصا والحوكمة العالمية عموما (Fuchs, 2004: 133-154)، كذلك فإن هذه اللامبالاة قد أدّت إلى عدم حساسية خطاب التجارة – البيئة لهذه الاستقلالية المعيارية للأنظمة العالمية على أساس النظرة الوستفالية للتنظيم الدولي.

إن التحليل الفاعل لنزاع البيئة – التجارة يجب أن يكون مدركا لتعددية البُنى المؤسساتية التي تحيط بهذا النزاع، عن طريق الاعتراف بالاختلافات الثقافية والتفسيرية بين مختلف هذه المجالات القانونية والترابطات المعقدة فيما بينها، ومنه استبدال مواضيع النزاع العدائية، التي سيطرت على نقاش التجارة ومختلف القطاعات العالمية (البيئة، حقوق الإنسان، حقوق الملكية...)، عن طريق التعاون والدعم المتبادل (Perez, 2002: 77-110)، وهذا ما يستدعي النظر إلى النزاع في إطار إستراتيجية سياقية خطابية تعكس وجهة نظر كل مؤسسة نحو قضايا حماية البيئة (Alkoby, 2008: 384-388).

إن الانتقال لقوى الحوكمة من المستوى الدولاتي إلى المستوى فوق الوطني سيخلق شرخا بين القانون العالمي الجديد ومصادره التقليدية للشرعية، الدولة والوحدة الثقافية، والنتيجة ستكون أزمة شرعية عميقة جدا، نلاحظها بصورة واضحة في موجات مناهضة العولمة، التي تعبر عن استياء من طرق اتخاذ القرار على المستوى العالمي. والجزء الأكبر من هذه الاحتجاجات يركّز على الطبيعة غير التشاركية لاتخاذ القرار على مستوى مؤسسات Bretton Woods، ويدعو إلى مواطنة عالمية ترحّب بالجزء الأكبر من الأنظمة العالمية (Perez, 2004(b): 241).

وعلى أساس هذه الأزمة في الشرعية، فإن الدواء الوحيد

لهذا الانتقال في السلطة هو انتقال موازي لمؤسسات الديمقراطية، وإيجاد علاقة إيجابية بين ثلاثية العولمة، الشرعية والديمقراطية. إن هذه العلاقة التي لا تبدو أنها ستكون وحدوية، بل تؤدي إلى تعددية في الأيديولوجيات والممارسات بشكل يعكس التعددية الاجتماعية والأخلاقية والسياسية. فمن جهة، هناك اتجاه ينظر إلى هذه الثلاثية على أساس وظيفي، ومنه لا يمكن النظر إلى إمكانية ترقية المعايير فوق الوطنية لمفاهيم ديمقراطية، ولا يمكن طرح إشكالية شرعية هذه المعايير على أساس ديمقراطي، بل يجب البحث عن إجابة واحدة: ما هي مجموعة المعايير التي تمثل التعبير الأفضل للمصلحة العامة؟، ومنه تظهر إجاباتها متعددة من الاقتصاد، إلى العلم، إلى الأخلاق، إلى...، ومن جهة أخرى، اتجاه آخر ينظر إلى هذه الثلاثية على أساس الدعوة إلى الدمقرطة وحل مشكلة الشرعية، وهذا ما يؤدي إلى سيناريوهات مختلفة لعملية جمع الدمقرطة والشرعية، سواء كانت على المستوى العملي ومدى إمكانية بناء ديمقراطية عالمية، أو على المستوى النظري لتبرير العلاقة بين الديمقراطية والشرعية ومدى إمكانية اعتبار الديمقراطية سبيلا للوصول إلى التوافق (Perez, 2004(b): 243).

إن هذه المنظورات المختلفة للديمقراطية والشرعية تؤدي إلى التشكيك حتى في قدرة المجتمع العالمي للوصول إلى حل شرعي لأزمة التجارة – البيئة.

النقطة المخفية الثانية التي وجهت نقاش البيئة والتجارة نحو مفاهيم وحدوية بعيدا عن العمق التعددي للنزاع، هي الجدليات القائمة بين الطبيعة والمجتمع، والتقابل الموجود بين مفاهيم الطبيعة/البيئة والتطور الاقتصادي/التجارة، والذي لا يعكس تقابلا ثنائيا واضحا، بقدر ما يمثل استمرارية خطابية معقدة، أين يكون جانبيها الاثنين مصبوغين بتعددية في التفسير. مما لا يساعد على إنتاج تقابل مفرد من خلال المزج بين المفهومين، لكن يقدم لنا مجالا واسعا من النزاعات المتميزة. فهو غير محكوم بنظام خطابي واحد، بل يشكل ساحة لخطابات وأيديولوجيات مختلفة، والتي لا يمكن أن تُفهم إلا من خلال العلاقة بين المجتمع والطبيعة. هذه العلاقة التي تم بناؤها تقليديا حول فكرة أساسية مفادها أن الطبيعة يمكن أن تكون لها قيمة، لكن هذه القيمة تكون بالنسبة للإنسان فقط، وليس لغير الإنسان (Perez, 2004(b): 245). والإنجاز الرئيسي للحركات البيئية الحديثة هو الطعن في صلاحية هذا التصور، ومنه خلق منظورات مختلفة لعلاقة المجتمع بالطبيعة، وما قد تنتجه من صور مختلفة كذلك للنزاع بين البيئة والتجارة، تماشيا مع الاختلافات بين المنظورات الأنثروبولوجية وغير الأنثروبولوجية.

إن النظر إلى نزاع البيئة – التجارة من زوايا متعددة على المستوى المؤسساتي، أو على مستوى علاقة أزمة الشرعية بمفهوم الديمقراطية، أو على مستوى تحليل العلاقة القائمة بين المجتمع والطبيعة، إن هذه النظرة لهذه المستويات ستؤدي إلى سيناريوهات مختلفة للحوكمة البيئية العالمية.

2- السيناريوهات المحتملة للحوكمة البيئة العالمية

على أساس النقاط المخفية السالفة الذكر، فقد ظهرت العديد من السيناريوهات التي تمثّل رؤى مختلفة لإشكاليات النزاع ما بين البيئة والتجارة، كل رؤية لها منطلقاتها الخاصة التي تحدّد لها كيفية الوصول إلى ضبط عالمي لمشكلة البيئة، ونقتصر هنا عن الحديث إلا عن الاتجاهات ذات العلاقة المباشرة بالموضوع.

أولا، يمكن الحديث عن المنظور الايكولوجي الأصيل (Deep Ecology)، الذي يؤكد على أن ثنائية الطبيعة والمجتمع يجب أن تُفهم على أسس غير أنثروبولوجية، ويقوم هذا الاتجاه الايكولوجي الراديكالي على أربعة فرضيات أساسية (Diebolt, 2000: 306).

- الطبيعة تحتوي على قيمة جوهرية، سواء على المستوى القانوني أو الاقتصادي، أو على مستوى الطبيعة في حد ذاتها، في شكل متعالي لأنها تتعدى قيمة الإنسان.
- يوجد نظام متلازم مع الطبيعة يُطبّق على الإنسان، ومنه يظهر الإنسان مرتبطا ببيئته الطبيعية قيمة عن طريق روابط مسببة.
- تقدّم الطبيعة قيمة تفوق قيمة العمل الإنساني، وعليه تعمل هذه الفرضية على قلب آليات توزيع القيمة الاقتصادية، حيث أن القضاء على مساحة خضراء لا يمكن أن ينظر إليه على أنه ثروة في حساب الدخل الوطني الخام.
- كل الكائنات الحية حرّة ومتساوية أمام القانون، وعليه

يمكن النظر إلى كل المخلوقات كأشخاص قانونية.

حسب Aldo Leopold و Arne Ness، المؤسّسين الرئيسيين للاتجاه الايكولوجي، الذي يركز على التفاعلات بين الكائنات الحية فيما بينها وبيئتها، ووضع الإنسان ككائن طبيعي في إطار هذا التفاعل، مما يؤدي إلى نظرة متساوية لا تابعة بين الإنسان وباقي المخلوقات، فإن الإجابة عن الأزمات الايكولوجية الحالية تمتد إلى مفهوم مختلف للطبيعة، عكس ذلك المفهوم الذي اعتمد في مرحلة الحداثة وفق المشروع الليبرالي، وهذا من خلال إعطاء الطبيعة بعدا اجتماعيا يبتعد عن كونها وسيلة للإنسان، ولهذا يجب الانسحاب الكلي من النظام الصناعي وتبني طرق للحياة ما قبل رأسمالية (Finger, 2008: 43).

وعليه فإن المرتكزات الفلسفية والنظرية للفكر الإيكولوجي والاجتماعي الراديكالي تتناقض مع المنطق التجاري، وهذا راجع للأسباب التالية (Perkins, 1998: 46):

- تحدث التجارة أضرارا للإنسان، على أساس أنها تضعه في حالة تبعية للسلع والخدمات خارج نطاق محيطه البيولوجي، وتجبر الإنسان على الإنتاج لصالح أسواق خارجية، مما يخفّض قيمة ما هو محلي ويجعله ضعيفا أمام عدم الاستقرار الخارجي.
- تعمل التجارة على إخفاء حدود النظام البيئي المحلي، ومنه تعقُّد مساعي الإجماع للمراحل الضرورية في اتجاه التنمية المستديمة.
- تمثّل التجارة نموذجا ممتازا أين يظهر الإنسان مهيمنا على البيئة غير الإنسانية.
- يمكن أن تثير التجارة كذلك أشكالا للهيمنة واللاعدالة، وتعمل كقوة مضادة للتحوّل الاجتماعي اللازم للوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

وعليه ووفق هذا المنظور، فإن عملية الحوكمة البيئية العالمية لابد أن تستجيب للتوجه المعياري البيئي، أي أن البيئة تصبح هي المعيار الحقيقي في بناء مشروع الحوكمة البيئة العالمية ولا ترجع إلى المعايير الأخرى كالمعايير الاقتصادية والتجارية والسياسية، وتعمل على تقنين التنوع البيئي المحلي ولا تعترف بالعولمة الاقتصادية كإطار معياري يمكن أن يؤدي إلى حوكمة عالمية.

إن هذا الاتجاه بهذه الطريقة، يفند إحدى أهم الفرضيات الأساسية للنموذج البنائي للدراسة، وهي مبدأ التوازن الشامل، من خلال تركيزه فقط على ضبط الفواعل الفردية على المستوى المحلي باتجاه حوكمة بيئية يمكن اختزالها بطريقة مباشرة على المستوى الشامل.

اتجاه آخر يركّز على فرضية التوازن الشامل، وهو ما أصبح يعرف بالاقتصاد الايكولوجي، فلا يوجد سبب مقنع لترك الأخلاقيات الكانطية القائمة على الأنثروبولوجيا، على أساس أن البيئة ما هي إلا حاجة إنسانية (Wilkinson, 2005: 222)، وما نحتاج إليه وفق هذا المنظور هو الإيمان فقط بأن ما هو مفيد بالنسبة للإنسان يعتمد على ما هو مفيد للطبيعة، ومنه يجب النظر إلى المشكلات البيئية ليس على أساس أنها طلب لأخلاقيات جديدة (الأخلاقية البيولوجية)، وإنما على أساس أنها تعاقب لمعضلات براغماتية فقط: كيف يمكن استخدام (استغلال) الطبيعة بقدر كبير من المسؤولية؟ (Heyd, 2004: 123-130). إن هذه البراغماتية سوف تؤدي إلى تفسيرات متعددة، حيث أن بعض الاقتصاديين يأخذون بهذه النظرة من أجل التأكيد على أنه لا حاجة لتغيير الأخلاقيات الأساسية للمجتمع الحديث، واعتماده المفرط على التكنولوجيا وبُنى السوق الحرة، وشهيته اللامتناهية للتطوّر، وبهذا فإن النزاع ما بين البيئة/التجارة هو معضلة باطلة، يمكن أن تختفي من خلال تحليلها بأدوات الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، وتأكيد أن تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي لا يمكن أن يكون ضارا للبيئة، لأنه سوف يؤدي إلى تخصيص واستخدام فعال للموارد، ويساعد الدول النامية على إنتاج الموارد التي تحتاجها من أجل حماية البيئة والعمل نحو تنمية مستدامة.

إن هذا الاتجاه يرى أن العولمة تعتبر قوة إيجابية، لأنها تعمل على ترقية التطور الاقتصادي والتكامل العالمي، وأن الأسباب الحقيقية للتدهور البيئي هو ضعف النمو الاقتصادي، الفقر وفشل السوق والسياسات الاقتصادية السيئة، وبهذا فإن التنمية المستدامة تعرّف على أنها التنمية التي تقابل احتياجات اليوم بدون تهديد قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم الخاصة (Clapp and Dauvergne, 2005: 06). هذا ما يؤدي إلى اعتبار العلم الحديث والتكنولوجيا كأهم

ركائز هذا الاتجاه، لقدرتهما على مساعدة المجتمعات على تخطي المآزق البيئية التي قد تحدث.

إن الاتجاه الاقتصادي الذي يسيطر على هذا الاتجاه يجعله يرتكز على مفاهيم اقتصادية لضبط البيئة العالمية، هذا الضبط الذي يركز على آلية السوق كمصدر للكفاءة والمحفزات الضرورية من أجل التغلب على التدهور البيئي بدون المساومة بالتطور الاقتصادي، وهذا عن طريق مجموعة استراتيجيات لحوكمة السوق بما في ذلك الخصخصة وتسليع (Marchandization) الموارد الطبيعية، على أساس الإيمان بقدرة السوق على التزويد بالسلع العامة ذات العلاقة بحماية البيئة (Newell, 2005: 187-191).

إلى جانب هذا الاتجاه نحو استخدام السوق كوسيلة للضبط البيئي، تظهر حدود الضبط الدولاتي في مجال البيئة، مما يستدعي الاتجاه نحو أشكال جديدة للضبط الخاص. وهذا ما نراه خاصة في جهود الضبط الخاص لحوكمة البيئة العالمية من خلال آليات التقييس وقوانين التصرف.

ثالثا، وبالنسبة لآخرين فإن الأزمات البيئية الحالية تمثّل أزمة سياسية عميقة، حيث أن المشاكل البيئية المتعددة تظهر كنتيجة حتمية لفشل المؤسساتية السياسية للدول الديمقراطية الحديثة في إنشاء آليات لتوافق عادل بين الإنسان والطبيعية، يمكن له أن يستوعب كل الفواعل (بما في ذلك الأعضاء غير البشر)، إضافة إلى المغالطات غير القابلة للسيطرة للثقافة الإدارية التقنوقراطية (Philippopoulos-Mihalopoulos, 2007: 155)، ومنه وجب فحص الترابط الموجود بين القضايا البيئية المحلية والعمليات السياسية والاقتصادية العالمية، وهذا ما أدى إلى تطور مفهوم الإيكولوجيا السياسية التي تركز على تعبئة المعرفة سياسيا حول الطبيعة، وقدرة القضايا البيئية على تعبئة الحركات الاجتماعية التي تربط الناس عن طريق النوع الاجتماعي، العرف، الجنسية...

اتجاه آخر في إطار هذه التوجه السياسي يأخذ بوجهة نظر أنثروبولوجية أكثر لإشكالية النزاع بين البيئة والتجارة، وهو الاتجاه الاشتراكي الإيكولوجي في الثقافة الغربية والغاندية (نسبة إلى المهاتما غاندي) في الثقافة الهندية، اللذان يؤكدان أن هذا الاتجاه السياسي لا يعتبر كنقد للهيمنة الإنسانية على الطبيعة، ولكنه نقد للاعدالة الاجتماعية، التي تشكّل أساس الأزمات الإيكولوجية الراهنة. حيث أن التلوث والتدهور البيئي يشكلان لا عدالة ناتجة عن نخبة المجتمع في القطاعات الفقيرة والمهمّشة، ولهذا يجب خلق نظام سياسي جديد يمكّن من حل إشكالية التجارة والبيئة، من خلال وضع موضوع البيئة ضمن الأجندات السياسية لمتخذي القرار والساسة في إطار الأولويات السياسية القصوى.

من جهة أخرى، فقد سبق الدين الإسلامي الحنيف إلى وضع تشريعات محكمة لرعاية البيئة وحمايتها من آفات التلوث والفساد، ورسم المنهج الإسلامي حدود هذه التشريعات على أساس الالتزام بمبدأين أساسيين يحددان مسؤولية الإنسان حيال البيئة التي يعيش فيها، المبدأ الألو هو درأ المفاسد لا ضرر ولا ضرار بالغير، والمبدأ الثاني هو جلب المصالح وبذل الجهود التي من شأنها أن تحقق الخير والمنفعة للجماعة البشرية. إن البيئة وفق المنظور الإسلامي مرتبطة بتحمل الإنسان دون غيره من المخلوقات مسؤولية المحافظة عليها وفق مبدأ الوعي والأخلاق.

إن النزاع بين البيئة والتجارة هو نزاع ذو مظاهر ووجوه متعددة، أهمها: (1) المظهر المعياري الذي يركز على تبجيل معايير معينة على حساب معايير أخرى، وهو ما نلاحظه في النزاع بين المعايير البيئية والمعايير الاقتصادية والتجارية؛ (2) المظهر المؤسساتي الذي يركز على ضرورة رصد بنية مؤسساتية معينة لحل هذا النزاع، وهنا نلاحظ اتجاها يرى أنه من الممكن أن تتولى منظمة التجارة العالمية كينية مؤسساتية عالمية هذا المهمة، على عكس اتجاه آخر يدعو إلى رصد بنية مؤسساتية متعددة تدمج كل المؤسسات المعنية بقضية البيئة في عمليات الضبط البيئي؛ (3) المظهر السياسي الذي يركز على آليات السلطة ضمن عمليات ضبط النزاع بين البيئة والتجارة، وهنا نجد اتجاها يريد فرض سلطات الدول القومية على عمليات ومسارات اتخذ القرار على المستوى العالمي، عكس اتجاه آخر يرى ضرورة إشراك كل الفواعل الحكومية وغير الحكومية في رسم السياسة البيئية العالمية بطريقة ديمقراطية وشرعية. والحقيقة أن بعض هذه المظاهر قد سيطرت حتى الآن على النقاشات النظرية والعملية حول هذا النزاع، وخاصة رؤية الاقتصاد الليبرالي الكلاسيكي الجديد، التي هيمنت على النقاش الضبطي لمرحلة العولمة

تزامنا مع موجه العولمة الاقتصادية، لكنها لا تقدم لنا تبريرا عن أسباب إهمال وتهميش المظاهر الأخرى لهذا النزاع.

إن أية محاولة لحل هذا النزاع يجب أن تأخذ بكل التأويلات والتفسيرات السالفة الذكر، سواء ما تعلق الأمر بالتفسيرات المؤسساتية أو الشرعية، أو فيما يخص تحليل العلاقة بين ثنائية المجتمع والطبيعة. فالتعامل مع إشكالية التجارة والبيئة يتطلب إطارا معينا يستجيب لهذه التعددية الخطابية.

3- النماذج التعددية لفهم الترابط بين البيئة والتجارة

نظرا لمحدودية المشاريع الضبطية السالفة الذكر، فإنه من اللازم النظر إلى النزاع بين البيئة والتجارة بكثير من الواقعية، لكن في أشكال تبدو ثورية بالمقارنة مع أشكال التفكير التقليدية لمقاربة هذا النزاع.

إن إعادة التفكير في إيجاد صيغة لحل هذا النزاع تتطلب وضع إطار تحليلي تعددي غير اختزالي، لا يعمل بذلك المنطق الثنائي التقليدي لمواجهة فكرة التجارة مع الأنساق الاجتماعية الأخرى: البيئة، حقوق الإنسان...الخ. وفي نفس الوقت فإن هذا الإطار لا ينفي صحة المشاريع الضبطية العالمية المرتبطة بالمشكل البيئي، ولكن لا يؤكد كذلك عالميتها المطلقة، وعليه كيف يمكن إيجاد هذا الإطار من التحليل الذي يستطيع أن يوفّق بين كل هذه الرؤى والمنظورات؟

يقدّم لنا Oren Perez إجابة جدُّ مقنعة في دراسة تحت عنوان (The Many Faces of the Trade-Environment Conflict: Some Lessons for the Constitutionalisation Project, In, Joerges Christian, Sand lnger-Johanne and Teubner Gunther (eds.), **Transnational Governance and Constitutionalism**, Oxford: Hart: 233-256)، بسبب أنها تفتح لنا آفاقا جديدة للتفكير في هذا الإشكال، وربما التعظيم في سيناريوهات توافقاته التي لم تستطع الوصول إلى حدها الأدنى وفق المنظورات الوحدوية. حيث يرى Perez أنه يجب إعادة النظر في ثنائية المجتمع الطبيعية، والانتقال من الوصف البسيط للنزاع نحو إطار تعددي، يمكن أن يفسّر النقاش الدائر بين الجانبين (كما يبدو في النظرة التقليدية)، ويمكن كذلك أن يفك رموز السياقات الخطابية والتنظيمية التي يتضمنها النزاع.

إن إعادة التأويل المقدّمة لانقسام الطبيعة/المجتمع، يمكن أن تكون قائمة على ثلاث أسس (Perez, 2004(a): 19):

- أولا، فهي ترفض أيّة محاولة لوضع انقسام الطبيعة – المجتمع ضمن نظام تدرجي معين، فليس هناك أي سبب لترجمة هذا الانقسام في إطار اختيار ثنائي بين أخلاقيات متنافسة للطبيعة كمورد والطبيعة كقداسة، وهو الشيء الذي يسمح بتخفيف التوتر بين المنظورات الأنتروبولوجية والمنظورات غير الأنتروبولوجية لمفهوم الطبيعة، ويضعها في سياق مشترك خال من النظرة الاختزالية للرأي الآخر.
- ثانيا، فإن الثنائية التقليدية بين الطبيعة والمجتمع تتحول إلى تمييز متعدد المستويات، والذي يميّز بين الطبيعة (المتضمنة للكائنات الحية والكيانات غير البيولوجية)، المجتمعات (تعددية البنى التواصلية التي تشكّل المجتمع الإنساني)، والوعي (البشر).

إن هذا المخطط المتعدد الأطراف لا يتصل بأي نظام تدرجي، أين لا يكون أي عنصر من هذه العناصر التي تشكّل هذا التمييز مصنّفا فوق العنصرين الآخرين.

- أخيراً، فإن التفاعل بين الطبيعة، المجتمعات والوعي يظهر في صورة لا خطية. هنا يمكن استخدام مفهوم التقرير المشترك أو الاقتران البنيوي لوصف التفاعل بين العناصر المختلفة التي تشكل هذا الفضاء متعدد الأطراف، وفكرة التقرير المشترك تشكّل مفهوما وسطيا للحياة، بين النظرة الداروينية الجديدة التي ترى في الإنسان كائنا بيولوجيا بحتا أتى من التطور الطبيعي دون أية لمسة أنتروبولوجية، والنظرة الشمولية التي ترى في الإنسان ككائن مستقل استقلالية تامة عن الطبيعة وأنه لابد من الفصل التام بينه وبين العالم الطبيعي. وعلى خلاف الشمولية، فإن فكرة التقرير المشترك تؤكد على الوحدة البنيوية (الاستقلالية) للأنساق البيولوجية والاجتماعية، وتلتزم بتمييز واضح بين كائنات الاتصال، الأنساق الاجتماعية والأنظمة غير البيولوجية. وبالمقارنة مع النموذج الثنائي النيوداروييني، فإن هذه العناصر (بما في ذلك البيئة غير البيولوجية) ليست كيانا خارجي المنشأ

ومعطى مسبقا، بل التفاعل بين مختلف هذه العناصر يمكن تفسيره من خلال فكرة الاقتران البنيوي والتقرير المشترك.

إن فهم المشاكل البيئية يتطلب فهم العمليات متعددة الأطراف والمستويات، في إطار التطور التشاركي للمجتمع، الوعي والطبيعة، بطريقة تسمح بمزج هذا المظاهر الثلاثة للظاهرة البيئية دون الأخذ بمظهر وتهميش المظاهر الأخرى, ودراسة المشاكل البيئية في هذا الإطار تتطلب بناءا في مسعى بيمنهجي (Interdisciplinary) بين مختلف المستويات التي تشكّل المعرفة البيئية، حيث أن البعد البيمنهجي يمكن أن يساعدنا في فهم الطبيعة المعقدة للعلاقات المتبادلة بيم الإنسان والطبيعة عكس البعد المنهجي الذي يفصل بين الوقائع المعرفية بصورة صارمة لا تسمح بإيجاد مساحات متعددة المستويات للحقيقة.

إن مشروع Perez قائم أساسا على نظرية Niklas Luhmann للأنساق الاجتماعية الأتوبويتيكية، التي تعتبر المجتمع كشبكات للتواصلات ذاتية المرجعية بدلا من تجمع لفواعل معينين، كذلك فإنه يرتكز على أعمال Gunther Teubner، وخاصة نموذج القانون الانعكاسي الذي يضعه كبديل للقانون الرسمي والجوهري، اللذان أثبتا فشلهما في التعامل مع ضغوطات التعقد المجتمعي. وبهذا يمكن تخفيف التأثيرات السلبية لممارسات الضبط التجاري الدولي على البيئة من خلال الآليات الداخلية لهذه الممارسات، ووضع الحساسية البيئة ضمن بنى مؤسساتية فردية (Teubner, 1983: 240-285).

إن هذه النظرة الراديكالية للمجتمع، التي ترى في الأنساق الاجتماعية على أساس أنساق أوتوبويتيكية (ذاتية الإنتاج)[1]، والتي تنتج عناصرها الذاتية (التواصلات) بطريقة تكرارية من خلال شبكة عناصرها، تؤكد أن الأنساق الاجتماعية تكون مستقلة ومحددة فقط عن طريق بنيتها الداخلية، أين تكون المعايير صالحة في سياقات معينة فقط، والمستقبل يظهر بالنسبة للحاضر كخطر(Cirkovic, 2006: 1167). فإذا كان كل مجال محدد عن طريق بنيته الداخلية، فإن قيامه بتطور تشاركي مع مجالات أخرى، يجعل من هذه العملية غير حتمية في كل الأحوال، وكما يقول Perez فإنه ولا واحد يمكن أن يكون متأكدا بأنه سينجح (Perez, 2004(a): 23).

إن الإطار الذي وضعه Perez يمكن أن يرسم خريطة للتطور التشاركي لعناصر العلاقة بين الطبيعة والمجتمع السالفة الذكر (الطبيعة، المجتمعات، والوعي)، تمكننا من فهم كل العمليات المتداخلة فيما بينها، وإعطاء تحليل موضوعي للمعضلة البيئية. ويمر التحليل وفق هذه الخريطة بمرحلتين أساسيتين(Perez, 2004 (a): 23-24):

1- المرحلة الأولى في إجراء هذا النوع من التحليل هي تعيين معضلة بيئية معينة، والتي تتصف بخصائص طبيعية وحدود زمنية ومكانية معينة كذلك، وهنا يكون الدور الأساسي لعلماء البيئة.

2- بعد تحديد المشكلة البيئية، يمكن أن نمر إلى المرحلة الثانية، والمتمثلة في التحقق من الحيويات التي تميز السياقات الاجتماعية التي تتضمن الإشكال، هذا التحقق الذي يمر بثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى تشمل تحديد المجالات الاجتماعية المختلفة، المتورطة بصورة ملموسة في المشكلة البيئية، وهنا يجب التأكيد على الطابع التعددي، حيث أن أية محاولة

(1) النظرية الأوتوبوييتيكية Autopoietic Theory طوّرت من طرف عالمي البيولوجيا والإدراك التشيليين Maturana و Varela في الستّينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين، وقد سعى الباحثان للإجابة على السؤال: ما هي الحياة؟ أو: ماذا يميّز الأنساق الحية عن الأنساق غير الحية؟ وقد كان جوابهما أن النسق الحي يعيد إنتاج نفسه. إن هذه العملية لإعادة الإنتاج الذاتي هي ما يسمى بالأوتوبوييتيكية، ومنه عرّف العالمان النسق الأوتوبوييتيكي كنسق يعيد إنتاج عناصره بشكل تكراري بواسطة عناصره الخاصة. والمفهوم المركزي للأوتوبوييتيكية هو فكرة أن العناصر المختلفة للنسق تتفاعل بطريقة تسمح بإنتاج وإعادة إنتاج عناصر النسق، بمعنى أنه من خلال عناصره، يعيد النسق إنتاج نفسه. إن الخلية الحية، على سبيل المثال، تعيد إنتاج عناصرها الخاصة، مثل البروتين ولا تقوم بجلبها من الخارج، فلننظر على سبيل المثال لحالة الخلية: إن شبكة ردود الأفعال هي التي تنتج الجزيئات (i) خلال تفاعلها، فهي تنتج وتشارك بشكل تكراري في نفس شبكة رد الفعل التي أنجبتها(ii) وتدرك بان الخلية كوحدة مادية (Varela et al.1974: 188).

لتحديد المعضلات البيئية ضمن سياق تنظيمي ومؤسساتي واحد محكومة بالفشل.

- المرحلة الثانية تتضمن فحص دقيق للمتغيرات التنظيمية والخطابية التي تميز هذه الأنظمة المختلفة المتورطة في الإشكالية البيئية، وتحليل الخواص والمزايا البنيوية لهذه الأنساق ومدى تأثيرها على القضايا البيئية.
- المرحلة الأخيرة تتضمن إلقاء الضوء على حيويات التفاعل بين المجتمع والطبيعة في سياق مشكلة بيئية معينة، وهنا يدخل العامل الثالث– الوعي– في عملية التحليل، وذلك باستخدام الأدوات النفسية والأنثروبولوجية.

إن المنظورات البسيطة والضيقة للإشكاليات البيئية هي التي تحجب عن هذا الإطار المتكامل لتحليل الظاهرة، حيث اتجهت معظم الاستجابات سواء الوطنية أو العالمية نحو ممارسات أقل ما يمكن أن نقول عنها أنها منظورات اختزالية، حيث نجد معظم الدول قد أكدت على توجهات ليبرالية أو مؤسساتية، مما يبقى النزاع قائما في إطار حدوده التقليدية، وهذا ما تأكد في قمة Johannesburg 2002، حيث لوحظ تحالف بين الخضر من جهة والمؤسساتيين والليبراليين من جهة أخرى في إطار النقاشات الدائرة حول تأثيرات العولمة والتطور الاقتصادي على المجال البيئي (Clapp and Dauvergne, 2005: 241). أو ما يمكن ملاحظته من خلال المفاوضات التي عرفتها قمة كوبنهاغن 2009 والفشل الذي أعقب كل محولات الحل لمشكلة الاحتباس الحراري، بسبب النظرة الأحادية التي يعالج بها هذا الإشكال سواء من القوى الكبرى أو فيما يخص وجهة نظر دول العالم الثالث.

إن أحسن سيناريو لضبط البيئة العالمية عن طريق القانون كضابط ما بعد دولاتي، لا يمكن أن يكون نفس خطأ القانون الدولاتي الذي عمل على شرعنة قيم ومعايير سياق معين على حساب سياقات أخرى، ولا يكون في نفس خطأ مرحلة الحداثة التي وضعت الإنسان (الفرد) كوحدة لتحليل التنظيم الاقتصادي والسياسي الاجتماعي، بل يجب أن نشرك معنا الكائنات الأخرى، وفق مفهوم لا مركزي للضبط، متعدد المستويات والاتجاهات. كذلك فإن هذا الضبط لا يكمن في الخطأ نفسه لمرحلة دولة الرفاه، التي تكفلت بالهيمنة على كل فعاليات المجتمع، بما فيها ضبط المجال البيئي الذي نتج عنه كل هذه الكوارث.

خاتمــة

من خلال ما سبق الإشارة إليه، يظهر جليا أن منظور الحوكمة العالمية يمثل إطارا تحليليا مهما للممارسات الاجتماعية في الوقت الراهن، إذ أن الاختلالات البنيوية التي صاحبت نشوء بوادر "العالم الجديد" أعطت إشارات خاطئة عن المنطق الذي يمكن أن يهيئ هذا العالم، وهو نفس المنطق الذي هيأ عالم الحداثة والدولنة. إن منظور الحوكمة العالمية الذي يتعدى المنطق الدولاتي الحداثي نحو مفاهيم ما بعد حداثية مجتمعية يؤكد لنا دور مختلف الفواعل في عمليات نشوء البنى الكلية وأنماط حوكمتها وضبطها، بطريقة تسمح باستيعاب مختلف القيم ومعايير لهذه الفواعل في إطار بنية موحدة ومتعددة في آن واحد.

إن مفهوم العولمة العادلة والمنصفة هو نتيجة مباشرة لهذا المنطق متعدد السياقات وغير الاختزالي، أين يمكن بناء مشروعات عالمية تحت شعار الحضارة الإنسانية والمستقبل المشترك تستجيب لمختلف الفعاليات المحلية المكونة لها. وفي هذه الحالة يستوجب تحليل مختلف الظواهر والمشاكل العالمية بطريقة تعددية بعيدة عن المنطق الثنائي الاختزالي، بما يسمح بتعايش مختلف الأنساق الاجتماعية المستقلة والمتناقضة بطريقة مشتركة وفق اعتماد متبادل في مختلف المجالات. وعلى هذا الأساس سوف نشهد نشوء وانبثاقا لبُنى ضبطية وحدوية تستجيب للمنطق التوحيدي للعولمة والمشروعات العالمية وضبطا تعدديا يستجيب لتعددية الفواعل المشاركة في المشروعات الإنسانية.

وعلى أساس الطبيعة التعددية للضبط العالمي، فإن أية عملية لمحاولة إنجاز وبناء مشروع عالمي ومشترك يجب أن تعتمد على مقاربة تعددية، فالنزاع بين التجارة والبيئة لا يجب أن يُنظر إليه بصورة تقابل ثنائي، لكن يجب أن يعكس مأزقا ومعضلة متعددة، لهذا لا يجب معالجة هذه الإشكال عن طريق خطابات مستقلة محضة، مما قد يؤدي إلى العديد من السيناريوهات التي تحاول تجنُّب الكارثة الإيكولوجية، حيث يمكن أن نجد نماذج ضبطية عالمية مختلفة، لا ترق إلى مستوى تطلُّعات النموذج التعددي للضبط البيئي العالمي.

وعلى أساس النقاط المخفية التي عرفتها منظورات تحليل النزاع بين البيئة والتجارة، فقد ظهرت العديد من السيناريوهات التي تمثّل رؤى مختلفة لإشكاليات النزاع ما بين البيئة والتجارة، كل رؤية لها منطلقاتها الخاصة تحدّد لها كيفية الوصول إلى ضبط عالمي لمشكلة البيئة. إن النظر إلى نزاع البيئة – التجارة من زوايا متعددة على المستوى المؤسساتي، أو على مستوى علاقة أزمة الشرعية بمفهوم الديمقراطية، أو على مستوى تحليل العلاقة القائمة بين المجتمع والطبيعة، إن هذه النظرة لهذه المستويات ستؤدي إلى سيناريوهات مختلفة للحوكمة البيئية العالمية.

المصادر والمراجع

المراجع الأجنبية

Andonova Liliana, B. and Ronald B. Mitchell. 2010. The Rescaling of Global Environmental Politics, ***Annu. Rev. Environ. Resour***, 35: 255-282.

Alkoby, Asher. 2008. Global Networks and International Environmental Lawmaking: A Discourse Approach, ***Chicago Journal of International Law***, 8 (2): 377-407.

Attali, Jacques. 1997. The Crash of Western Civilization: The Limits of the Market and Democracy, ***Foreign Policy***, (107): 54-64.

Banting, Keith et al. 2006. Do multiculturalism policies erode the welfare state? An empirical analysis, In, Keith Banting and Will Kymlicka (eds.), ***Multiculturalism and The Welfare State: Recognition and redistribution in contemporary democracies***, New York: Oxford University Press: 49-90.

Beck, Ulrich. 2000. The cosmopolitan perspective: sociology of the second age of modernity, ***British Journal of Sociology***. 51 (1): 79–105.

Biermann, F. et al. 2009. ***Earth System Governance: People, Places and the Planet. Science and Implementation Plan of the Earth System Governance* Project**, ESG Report No. 1. Bonn, IHDP: The Earth System Governance Project.

Cirkovic, Elena. 2006. Global Legal Pluralism and Multipolar Conflicts: A Review of Oren Perez's Sensitivity and Global Legal Pluralism: Rethinking the Trade and Environment, ***German Law Review***, 7 (12): 1165-1175.

Clapp, Jennifer and Dauvergne Peter. 2005. ***Paths to a Green World, The Political Economy of the Global Environment***, Cambridge: The MIT Press.

Dauvergne, Peter. 2005. Globalization and the environment', In, John Ravenhill (ed.), ***Global Political Economy***, Oxford: Oxford University Press: 370-395.

David, A. Sonnenfeld and Arthur P. J. Mol. 2002. Globalization and the Transformation of Environmental Governance, ***American Behavioral Scientis*t**, 45 (9): 1318-1339.

Diebolt, Serge. 2000. ***Le droit en mouvement, Eléments pour une compréhension constructiviste des transformations complexes des systèmes juridiques***, Thèse en droit, Université de Paris 10-Nanterre: U.F.R. de sciences juridiques.

Falk, Richard. 1992. ***Explorations at the Edge of Time. The Prospects for World Order***, Temple, Pa.: Philadelphia University Press.

Finger, Mathias. 2008. Which governance for sustainable development? An organizational and institutional perspective, In, Jacob Park, Ken Conca and Matthias Finger (eds.), ***The Crisis of Global Environmental Governance, Towards a New***

Political Economy of Sustainability, London: Routledge: 34-57.

Fuchs, Doris A. 2004. The Role of Business in Global Governance, In, Stefan A. Schirm (ed.), ***New Rules for Global Markets, Public and Private Governance in the World Economy***, New York: Palgrave: 133-154.

Giddens, A. 1990. ***The Consequences of Modernity***, Cambridge: Polity Press.

Godt, Christine. 2006. Global Environmental Governance and the WTO: Emerging Rules through Evolving Practice: The CBD-Bonn Guidelines, In, Ch. Joerges and E. U. Petersmann (eds.), ***Constitutionalism, Multilevel Trade Governance and Social Regulation***, Oxford: Hart: 413- 436.

Habermas, Jürgen. 1984. ***The Theory of Communicative Action***, tr. Thomas McCarthy, Boston: Beacon Press.

Heyd, Thomas. 2004. Environmental Ethics: Responsibilities and Critical Perspectives, ***Human Ecology***, Issue 12: 123-130.

Ivanova, Maria. H. 2003. Partnerships, International, Organizations, and Global Environmental Governance, In, Jan Martin Witte, Charlotte Streck and Thorsten Benner, (eds.) ***Progress or Peril? Partnerships and Networks in Global Environmental Governance.*** **The Post-Johannesburg Agenda**, Washington, D.C./Berlin: GPPi: 09-36.

Kütting, Gabriela and Rose, Sandra. 2006. The environment as a global issue, In, M. Michele Betsill, Kathryn Hochstetler and Stevis Dimitris (eds.), ***Palgrave Advances in International Environmental Politics***, New York: Palgrave Macmillan: 113-141.

Lemos, M. C. and Agrawal, A. 2006. Environmental Governance, ***Annual Review of Environment and Resources***, 31: 297-325.

Luhmann, Niklas. 1982. The world society as a social system, ***International Journal of General Systems***, Vol. 8: 131-138.

Mazrui, Ali Al'Amin. 1990. ***Cultural Forces in World politics***, London and Portsmouth, N.H: James Currey and Heinemann.

Mendlowitz Saul, H. 1975. ***On the Creation of a Just World Order***, New York: The Free Press.

Mesarovich, M. and Pestel, E.1974. ***Mankind at the Turning Point: The*** **Second** ***Report of the Club of Rome***, London: Hutchinson and Co.

Münch, Richard. 2001. ***Nation and Citizenship in the Global Age, From National to Transnational Ties and Identities***, New York: Palgrave.

Newell, Peter. 2005. Towards a political economy of global environmental governance, In, Peter Dauvergne (ed.), ***Handbook of Global Environmental Politics***, UK: Edward Elgar: 187-201.

Paavola, J. 2007. Institutions and environmental governance: A reconceptualization. ***Ecological Economics***, 63 (1): 93-103.

Park, Jacob Ken., Conca and Matthias, Finger. 2008. ***The Crisis of Global Environmental Governance Towards a New Political Economy of Sustainability***, London: Routledge.

Perez, Oren. 2004 (a). ***Ecological Sensitivity and Global Legal Pluralism: Rethinking the Trade and Environment Conflict***, Oxford and Portland, Oregon: Hart Publishing.

Perez, Oren. 2004 (b). The Many Faces of the Trade-Environment Conflict: Some Lessons for the Constitutionalisation Project, In, Joerges Christian, Sand lnger-Johanne and Teubner Gunther (eds.), ***Transnational Governance and Constitutionalism***, Oxford: Hart: 233-256.

Perez, Oren. 2002. Using the private-public linkages to regulate environmental conflicts: the case of international construction contracts, ***Journal of Law and Society***, 29 (1): 77-110.

Perkins, Patricia E. 1998. Sustainable trade: theoretical approaches, In, Roger Keil, David V.J. Bell, Peter Penz and Leesa Fawcett (eds.), ***Political Ecology, Global and Local***, London: Routledge: 45-65.

Philippopoulos -Mihalopoulos Andreas. 2007. ***Absent Environments, Theorising Environmental Law and the City,*** UK: Routledge-Cavendish.

Reymers, N.F. 1992. ***Ecological Manifesto: Hopes for the Humankind Survival. Conceptual Ecology***, M.: ИЦ Молодая гвардия

Rhodes, R.A.W. 1996. The New Governance: Governing Without Government, ***Political Studies***, 44 (4): 652-667.

Robertson, Roland and Kathleen, White, E.2007. What Is Globalization?, In, George Ritzer (ed.), ***The Blackwell Companion to Globalization***, UK: Blackwell Publishing: 54-65.

Robinson, I. William. 2007. Theories of Globalization, In, George Ritzer (ed.), ***The Blackwell companion to globalization***, UK: Blackwell Publishing: 125-143.

Shvydanenko, Oleg. 2005. A New Globalization Paradigm: World Unity or Alternatives for Development?, ***Journal of International Economic Policy***, Issue 3: 05-29.

Teubner, Gunther. 1983. Substantive and Reflexive elements in Modern Law, ***Law and Society Review***, 17 (2): 240-285.

Toffler Alvin. 1994. ***Creating a New Civilization: The Politics of the Third Wave***, London: Turner Pub.

Varela, F., H. Maturana, and R. Uribe. 1974. Autopoiesis: The Organization of Living Systems, Its Characterization and a Model, ***Biosystems,*** Vol. 5: 187-196.

Vaughan-Williams Nick. 2007. Beyond a Cosmopolitan Ideal: the Politics of Singularity, ***International Politics,*** Vol. 44: 107-124.

Vullierme Jean–Louis. 1989. ***Le concept de système politique***, Paris: PUF.

Wallerstein, I. 1979. ***The Capitalist World-Economy***, Cambridge: Cambridge University Press.

Watts, Duncan J. 1999. Networks, Dynamics, and the Small-World Phenomenon, ***American Journal of Sociology***, 105 (2): 493-527.

Wilkinson David. 2005. ***Environment and Law***, London: Routledge.

Environmental Governance and Global Trade: Towards an Explanation of Global Environmental Governance Crisis

Murad Ben Sa'eed*

ABSTRACT

The study aims at clarifying the features of global governance based on the notion of "Unitas Multiplex", which signify the existence of the object in unitary and multiple figures in the same time. In order to do this, I want to define the transformations of the global regulatory projects after the globalization waves and the return of the market as a global regulatory regime, and analyze the conditions for equal and equitable global governance.

After showing the proposal model of global regulation based on the notion of unitary emergence and pluralistic regulation, this research analyzes the debate between the two projects of global trade governance and global environmental governance, and the different formulas for treating this conflict. This research proposes finally a pluralistic model to the global environmental regulation in order to reconstruct contradictory global projects, which take in account the multiplicity of local actors and the necessity to their democratic governance and the unitary of the global project of environmental regulation. I analyzing, than, the various characteristics and configurations of global environmental governance, which form the theoretical basis of this concept, like the characteristic of the institutional multiplicity of the global environmental governance, the participation of non state actors, and the new arrangements of global environmental politics which adopt a new approach of the political economy of global environmental governance.

We conclude that the trade-environment conflict should be treated in new ways through the making a non reductionist pluralist analytical frame, with a new logic in order to confront trade to environment, by viewing this conflict in multiple angles in the institutional level, and in the level of the relation between the problem of legitimacy and the notion of democracy, and in the level of the relation between society and nature.

Keywords: Environmental Governance, Global Trade, Global Governance, Multiplicity, Trade-Environment Conflict.

* Department of Political Sienes, Batna University, Algeria.
Received on 1/10/2012 and Accepted for Publication on 25/8/2013.